



منظمة التعاون الإسلامي

OIC/10-ICTM/2018/PROG.REP/FINAL

الأصل: إنجليزي

التقرير المرحلي

بشأن تنفيذ

إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون
الإسلامي وقرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة

مقدم

إلى

الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة

دكا، جمهورية بنغلاديش الشعبية

7-5 فبراير 2018

الفهرس

الصفحة	المحتويات	الرقم
3	مقدمة	1
4	تنمية السياحة الإسلامية	2
5	خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	3
6	دراسة بشأن تعزيز السياحة الملائمة للمسلمين كعلامة تجارية في السوق العالمية	4
7	عاصمة السياحة الإسلامية لعامي 2016 و2017 (قونية والمدينة المنورة)	5
9	التراث الإسلامي	6
10	جائزة منظمة التعاون الإسلامي للتميز في الحرف اليدوية	7
10	برنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات السياحية	8
11	الأنشطة السياحية الأخرى: (أ) المشروع الإقليمي بشأن تنمية السياحة المستدامة في شبكة الحدائق العابرة للحدود والمناطق المحمية في غرب أفريقيا (ب) الاجتماعان الرابع والخامس لمنتدى السياحة في القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك (ت) تبسيط إجراءات التأشيرات والجمارك (ث) إنشاء قاعدة بيانات إحصائية عن بلدان منظمة التعاون الإسلامي وإجراء بحوث عن قضايا التنمية السياحية والسياحة الإسلامية البينية (ج) المعارض السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي (ح) البوابة السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي (خ) المسائل الرئيسية المطروحة على أنظار المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة	9
16	التوصيات	10
17	الاستنتاجات	11



التقرير المرحلي بشأن تنفيذ إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وقرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة

(1) مقدمة

أصبحت التجارة في السلع والخدمات السمة المميزة للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ("المنظمة") على مر السنين. وأضفى النمو المتطرد للتجارة الإسلامية البيئية مزيداً من المصدقية على وضع المنظمة بصفتها فاعلاً اقتصادياً حقيقياً داخل منطقتها. وبناءً على ذلك، يمكن أن يُعزى النمو الذي شهدته بلدان المنظمة في قطاع الخدمات، إلى حد كبير، إلى الأنشطة المختلفة التي اضطلعت بها دولها الأعضاء في قطاع السياحة. وتعد السياحة جزءاً حيوياً من الاقتصاد العالمي، وشكّلت المحرك الرئيسي للانتعاش الاقتصادي العالمي في عام 2016، ومساهماً ديناميكياً في خلق فرص العمل، والتخفيف من وطأة الفقر، وحماية البيئة، وتعزيز السلام والتفاهم بين مختلف الثقافات في جميع أنحاء العالم. فوفقاً لأحدث إصدارات مقياس السياحة العالمي لمنظمة السياحة العالمية، ازداد عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 3.9٪ ليصل إلى ما مجموعه 1235 مليون سائح. وارتفع عدد السائحين بنحو 46 مليون سائح (زوار مبيت) على الصعيد الدولي في العام الماضي مقارنة بعام 2015. وبناءً على ذلك، كانت سنة 2016 السنة السابعة على التوالي من النمو المستدام بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام 2009. ونتيجة لذلك، سافر 300 مليون سائح دولي إضافي في العالم في عام 2016 مقارنة بسجل ما قبل الأزمة في عام 2008.

وعلى الصعيد الإقليمي، احتلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ (+8٪) المرتبة الأولى من حيث نسبة النمو في أعداد السياح الدوليين الوافدين في عام 2016، مدفوعة بالطلب القوي من الأسواق الرئيسية داخل الأقاليم وفيما بينها. وحققت أفريقيا (+8٪) انتعاشاً قوياً بعد عامين أضعف، في حين استمر الزخم الإيجابي في الأمريكتين (+4٪)، بينما أظهرت أوروبا (+2٪) نتائج متباينة إلى حد ما، حيث حققت نمواً مزدوج الرقم في بعض الوجهات يقابله انخفاض في وجهات أخرى. وكان الطلب في منطقة الشرق الأوسط (-4٪) متفاوتاً أيضاً، إذ سُجّلت نتائج إيجابية في بعض الوجهات، مقابل تراجع في وجهات أخرى.

ومن المتوقع أن يصل عدد السياح الدوليين إلى 1.8 مليار بحلول عام 2030، وفقاً لتوقعات تقرير منظمة السياحة العالمية على المدى الطويل المعنون "السياحة بحلول عام 2030". وظل الطلب قوياً في معظم الأسواق والوجهات الرئيسية، على الرغم من التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والصحية المستمرة في بعض أجزاء العالم. وبعد أن كان العالم النامي يُستبعد من صناعة السياحة، أصبح الآن مجاله الرئيسي للنمو. وتعتبر السياحة من أهم موارد

العملات الأجنبية بالنسبة لـ 83 في المائة من الدول النامية. وهي المصدر الرئيسي لعائدات التصدير بالنسبة لثلث الدول الأكثر فقراً في العالم. وبالنسبة للدول الأربعين الأكثر فقراً في العالم، تعد السياحة ثاني أهم مصدر للعملة الأجنبية بعد النفط.

ومع ذلك، وعند تقييم قطاع السياحة الدولية كمصدر للعملات الأجنبية من خلال ربط عائدات السياحة الدولية في كل بلد، كنسبة مئوية، إلى إجمالي صادراتها من السلع، تشير الأرقام إلى أن النشاط السياحي الدولي يلعب دوراً أكثر أهمية في اقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي كمصدر للعائدات من العملات الأجنبية. ففي عام 2012، وبسبب الصراعات في بعض دول منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، انخفضت أعداد المسافرين القادمين بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغت 54 مليوناً، أي ما يمثل 31.9 في المائة من إجمالي عدد السياح الدوليين القادمين في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2013، عادت أعداد السياح الوافدين داخل منظمة التعاون الإسلامي إلى الارتفاع إلى 60.7 مليون وافد، وهو أعلى رقم خلال الفترة 2009-2013. وشكل عدد السياح الوافدين بين دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2013 نسبة 34.8 في المائة من إجمالي عدد السياح الدوليين القادمين في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وفي نفس الفترة، سجلت حصة عائدات السياحة الإسلامية البينية في إجمالي عائدات منظمة التعاون الإسلامي زيادة ذات مغزى ارتفعت من 31.2٪ إلى 34.9٪.

ويُبرز هذا التقرير الإجراءات الرئيسية المتخذة نحو تنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للتنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في المنظمة، وقرار المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء السياحة، والاحتفال بعاصمة السياحة الإسلامية لعامي 2016 و2017، وهما قونية (تركيا) والمدينة المنورة (السعودية) على التوالي.

كما يقدم التقرير توصيات لينظر فيها المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة، بما في ذلك خارطة الطريق الاستراتيجية لتطوير السياحة الإسلامية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ودراسة بشأن تعزيز السياحة الملائمة للمسلمين كعلامة تجارية في السوق العالمية، وهي توصيات ضرورية لمواصلة تنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي المذكور خلال العامين المقبلين. بالإضافة إلى ذلك، سوف يناقش المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة المواضيع التالية: اختيار عاصمة السياحة الإسلامية (عامي 2019 و 2020)؛ وتنمية السياحة الإسلامية؛ والتقدم المحرز في مشاريع البنية التحتية السياحية؛ والمعارض السياحية الإسلامية؛ وإعادة تشكيل لجنة تنسيق السياحة. وقد قدمت الأمانة العامة مشروع جدول أعمال المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة ومشروع برنامج عمله إلى الدول الأعضاء في 16 فبراير 2017 للحصول على آرائها ومدخلاتها. كما قدمت مشروع إعلان دكا، ومشروع قرار بشأن التنمية السياحية، ومشروع التقرير المرحلي عن تنفيذ إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة في 25 سبتمبر 2017.

(2) تنمية السياحة الإسلامية

1- مع تزايد وعي السياح المسلمين وارتفاع أعدادهم، بدأ العديد من الجهات الفاعلة في مجال صناعة السياحة بتقديم منتجات وخدمات خاصة طُورت وصُممت وفقاً للمبادئ الإسلامية بهدف تلبية حاجيات ومطالب هؤلاء السياح. ومع ذلك، لا تزال السياحة الإسلامية مفهوماً جديداً نسبياً على المستويين النظري والتطبيقي، على الرغم من كونها تحظى باهتمام كبير في جميع أنحاء العالم. وليس من المستغرب أن النشاط السياحي

الإسلامي ظل يتركز بشكل كبير في البلدان ذات الأغلبية المسلمة في منظمة التعاون الإسلامي التي تشكل حالياً الأسواق الرئيسية لنفقات السياحة الإسلامية والوجهات الشعبية. وتعتبر السياحة الإسلامية مناسبة بطبيعتها لهذه البلدان لأن الغالبية العظمى منها تتوفر بالفعل على البنية التحتية الأساسية والبيئة لتلبية الاحتياجات المحددة للسياح المسلمين، وبالتالي لديها ميزة نسبية على الآخرين. لذلك من الصحيح أن نعتقد أن السياحة الإسلامية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تنشيط التنمية الاقتصادية والنمو، وبالتالي في نشر الرخاء عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إذا خطط لها وأديرت بشكل صحيح. هذا بالإضافة إلى الجهود المبذولة حالياً في الترويج للهوية السياحية الإسلامية، التي تقدر قيمتها حالياً بنحو 151 مليار دولار أمريكي في ظل توقعات بأن تبلغ 243 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وفقاً لـ "طومسون رويترز".

الفريق العامل المعني بالسياحة الإسلامية

2- بالنظر إلى أهمية السياحة الإسلامية، قرر المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء السياحة، الذي عقد في نيامي بجمهورية النيجر خلال الفترة من 21 إلى 23 ديسمبر 2015، إنشاء فريق عامل معني بالسياحة الإسلامية، يتألف من إندونيسيا (المنسق)، وبنغلاديش، والأمانة العامة، ومركز أنقرة، ومعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا. وتمشيا مع القرار المذكور، استضافت جمهورية إندونيسيا الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالسياحة الإسلامية في بادانج، غرب سومطرة، في 29 سبتمبر 2016.

3- استعرض الفريق العامل اختصاصات إعداد "الخطة الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، التي أعدها مركز أنقرة. وفي هذا السياق، طلب الاجتماع من المركز إعداد مسودة أولى لخارطة الطريق الاستراتيجية بالتعاون مع أعضاء الفريق العامل.

4- كما اعتمد اجتماع الفريق العامل برنامجاً تنفيذياً لتنمية السياحة الإسلامية (2017-2018) يتضمن، من بين أمور أخرى، إعداد دراسة عن تعزيز السياحة الملائمة للمسلمين كعلامة تجارية في السوق العالمية، وعقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي بشأن السياحة الإسلامية، وتفعيل عمل لجنة السياحة في معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية لإدخال معايير صناعة السياحة الإسلامية، والمنتجات والخدمات السياحية، وفتح برامج دراسية جامعية في مجال السياحة الإسلامية في الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا.

3) خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

5- تعتبر "خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" إطاراً يوفر نهجاً منتظماً لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في هذا المجال من أجل التنمية ويحدد الموارد اللازمة للتغييرات المتوقعة. كما تحدد هذه الخارطة الخطوط العريضة للمبادئ التوجيهية للتنمية المستقبلية للسياحة الإسلامية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال معايير السياحة الإسلامية ومشاريع مراقبة الجودة في الإدارة والعمليات والتنفيذ.

6- كما تضع خارطة الطريق الاستراتيجية مرحلة للتعاون فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة والمنظمات الدولية ذات الصلة في مجال السياحة الإسلامية. وتحدد الوثيقة خمسة مجالات مواضيعية رئيسية للتعاون في مجال السياحة الإسلامية، وهي البيانات والرصد، ووضع السياسات واللوائح، والتسويق والترويج، وتنمية المقاصد والصناعة، وتنمية القدرات من أجل تعزيز التعاون على المستوى الإسلامي البيئي فضلاً عن تحسين النظام الإيكولوجي للسياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في المنظمة.

7- وزعت الأمانة العامة خارطة الطريق الاستراتيجية المذكورة، التي قدمها مركز أنقرة، على جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 20 مارس 2017 للحصول على آرائها ومدخلاتها. وستقدم مسودة الوثيقة المذكورة إلى المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة للموافقة النهائية عليها. وتنص خارطة الطريق أساساً على مجالات التعاون التالية وتتضمن مصفوفة من الأنشطة لتنفيذها: وضع مؤشرات وطنية للسياحة الإسلامية لتجميع ومعالجة ونشر بيانات السياحة الإسلامية؛ وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية؛ صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح الوطنية لتطوير سوق السياحة الإسلامية؛ والترويج لفنادق السياحة الإسلامية ووكالات السياحة في دول منظمة التعاون الإسلامي؛ وإثراء محتوى منتجات وخدمات السياحة الإسلامية على الإنترنت وغيره؛ وتحسين الربط الشبكي بين مقدمي خدمات السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وتحسين نوعية الموارد البشرية في صناعة السياحة الإسلامية؛ والتوحيد والتصديق؛ ورفع مستوى الوعي بأهمية وإمكانات صناعة السياحة الإسلامية؛ وتخطيط أفضل الممارسات ووضع برامج لبناء القدرات المشتركة؛ وتعزيز الاستثمارات في صناعة السياحة الإسلامية؛ وتيسير السياسات الخاصة بمنح التأشيرات لتحسين السياحة الإسلامية البيئي، وخاصة في صناعة السياحة الإسلامية.

4) دراسة بشأن تعزيز السياحة الملائمة للمسلمين كعلامة تجارية في السوق العالمية

8- تمشياً مع قرار المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء السياحة، أعد المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسة بشأن تعزيز السياحة الملائمة للمسلمين كعلامة تجارية في السوق العالمية، تبدأ بتحليل مفهوم هذه السياحة ومكوناتها المختلفة وتناقش الفرص والتحديات فيما يخص تطويرها وتسويقها.

9- يُعزى هذا التطور السريع المتزايد في الطلب على منتجات الحلال إلى التغيرات في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول ذات الغالبية المسلمة، مما يتطلب من التسويق ونشر العلامة التجارية الإسلامي تنظيم عمليات جميع أصحاب المصلحة في سوق السياحة الإسلامية. وهناك العديد من التوصيات الأخرى في الدراسة تتعلق بالمجالات التي تغطي مباشرة السياحة الملائمة للمسلمين، ومن شأن تنفيذها أن يتيح للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تتمركز بشكل أفضل في سوق السياحة الملائمة للمسلمين وأن تحصل على حصة أكبر من الوافدين من الزوار المسلمين. ويمكن تصنيف توصيات الدراسة إلى ثلاث فئات هي كالتالي:

(أ) التوصيات المنهجية الرئيسية والفرعية: تعظيم نقاط القوة المتأصلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتطوير تحالف السياحة الملائمة للمسلمين على مستوى إقليمي ودون إقليمي؛ ووضع سياسة عالمية وشاملة لسياسة السياحة الملائمة للمسلمين؛ ومشاركة الحكومات؛ والاستثمار في صناعة

السياحة الملائمة للمسلمين؛ وتعزيز البحوث في مجال السياحة الملائمة للمسلمين؛ وتطوير بيئة الابتكار وريادة الأعمال في المنتجات والخدمات ذات الصلة بالسياحة الملائمة للمسلمين.

(ب) توصيات التسويق: وضع هدف سوق شامل للسياحة الملائمة للمسلمين لتشجيع النمو في قطاع السياحة الملائمة للمسلمين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ واغتنام الفرص في القطاع الفرعي المتخصص داخل السياحة الملائمة للمسلمين؛ وتنفيذ وتبسيط الخدمات الأساسية ذات الصلة بالخدمات بالسياحة الملائمة للمسلمين؛ واستهداف البلدان ذات الأقلية المسلمة؛ وتطوير خدمات ومرافق الرعاية الصحية للسوق الإسلامي.

(ت) التوصيات الفنية: التوحيد ونظام التصديق؛ وزيادة الوعي بسوق السياحة الملائمة للمسلمين بين أصحاب المصلحة في قطاع السفر؛ وتطوير كتيبات وأدلة؛ ودور الإنترنت في تسويق السياحة الملائمة للمسلمين؛ وتطوير تطبيقات السياحة الملائمة للمسلمين.

10- قدمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي هذه الدراسة إلى جميع الدول الأعضاء لإبداء آرائها ومدخلاتها. وسوف تقدم الدراسة إلى المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة للنظر فيها بشكل نهائي.

5) عاصمة السياحة الإسلامية لعامي 2016 و2017 (قونية والمدينة المنورة)

11- تمشيا مع قرار المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة، اختار الاجتماع الرابع للجنة التنسيق المعنية بالسياحة، الذي عقد في جاكرتا بإندونيسيا في 3 يونيو 2014، مدينة قونية (تركيا) عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2016، في حين اختار الاجتماع الخامس للجنة التنسيق المعنية بالسياحة، الذي عقد في نيامي بالنيجر في 22 ديسمبر 2015، المدينة المنورة (المملكة العربية السعودية) وتبريز (جمهورية إيران الإسلامية) عاصمتين للسياحة الإسلامية لعامي 2017 و2018 على التوالي. ونظر المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء السياحة، الذي عقد في نيامي بجمهورية النيجر يومي 21 و23 ديسمبر 2015، في توصيات اجتماع لجنة التنسيق الرابعة والخامسة المعنية بالسياحة في اختياراتها لعاصمة السياحة الإسلامية.

حلقة عمل حول مستقبل تنمية السياحة في قونية، قونية، جمهورية تركيا، 15-16 نوفمبر 2016

12- نظم مركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وبلدية قونية حلقة عمل حول موضوع "مستقبل تنمية السياحة في قونية"، وذلك يومي 15 و16 نوفمبر 2016 في قونية بجمهورية تركيا. وكان هذا الحدث فرصة جيدة لعرض الموارد الثقافية والسياحية الثرية في قونية للمشاركين من مختلف البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية الذين ناقشوا مختلف جوانب وأبعاد التنمية السياحية وآفاقها المستقبلية.

13- وأوصت حلقة العمل، في جملة أمور، بتنوع السياحة في مجالات مثل الأغذية وفن الطهو والترفيه والصحة من خلال خطط سياحية إقليمية متطورة مزودة بألية سليمة للتنفيذ. كما حثت أصحاب المصلحة المعنيين وخاصة المؤسسات الحكومية والأوساط الأكاديمية على التعاون من أجل التوصل إلى فهم مشترك ورؤية استراتيجية لتنمية السياحة. طلب المشاركون من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة ومعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة البحث عن سبل للتعاون في مجال بناء القدرات

والتوعية بالسياحة الإسلامية من خلال برامج تبادل المعارف والخبرات. وستقدم توصيات حلقة العمل إلى المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة للنظر فيها.

الندوة الدولية حول "قونية في الحضارة الإسلامية"، قونية، جمهورية تركيا، 17-19 ديسمبر 2016

14- نظم مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية الندوة الدولية عن "قونية في الحضارة الإسلامية" من جامعة كاراتاي في قونية، في الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 2016، بالتنسيق مع بلدية قونية ومحافظة قونية. وألقى وزير الثقافة والسياحة في جمهورية تركيا، معالي البروفيسور نبي أفسكي، كلمة في افتتاح الندوة. وخلال الندوة الأكاديمية التي استمرت ثلاثة أيام، قدم ثمانية وثمانون باحثاً من ثماني دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما فيها تركيا وإيران وأذربيجان والإمارات العربية المتحدة والأردن وألبانيا وعمان وطاجيكستان، ورفاقهم. كما حضر الاتحاد الروسي هذا الحدث بصفة مراقب.

15- جرى إبراز جوانب مختلفة من قونية كمركز للسياحة الثقافية خلال مختلف العروض التقديمية. وتناولت الورقات الموضوعات المتعلقة بالتطورات الثقافية والعلمية في قونية على مدى تاريخها الإسلامي من العصر السلجوقي والعثماني إلى الفترات الحالية. كما استعرضت دور علماء الدين البارزين في قونية، والمؤسسات التعليمية، والتطورات الاجتماعية والفنية والأدبية. وركزت الدورة أيضاً على التراث الحضاري والمعماري لمدينة قونية وروح التسامح المنبثقة عن المناخ الصوفي العلمي لمدينة قونية، مما يجعلها مدينة عالمية ترمز إلى التسامح والتعاطف.

عاصمة السياحة الإسلامية لعام 2017 (المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية)

16- تمشياً مع قرار المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء السياحة الذي اختار المدينة المنورة عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2017، نظمت حكومة المملكة العربية السعودية، يوم 18 فبراير 2017 بالمدينة المنورة، حفل إطلاق أنشطة الاحتفال بالمدينة المنورة عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2017، وذلك تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الهيئة السعودية للسياحة والتراث الوطني. كما حضر هذه المناسبة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبد العزيز، محافظ المدينة المنورة. وحضر الاجتماع أيضاً وزير السياحة السوداني والسفراء والممثلون الدائمون للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والعديد من الشخصيات البارزة الأخرى.

17- استمع الجمهور إلى كلمة معالي الدكتور يوسف العثيمين الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي هنا خادم الحرمين الشريفين وحكومة المملكة العربية السعودية وشعبها على اختيار المدينة المنورة عاصمة للسياحة الإسلامية عن جدارة، معرباً عن أمله في أن تعزز مختلف البرامج والأنشطة المصاحبة للاحتفال بعاصمة السياحة الإسلامية لعام 2017 إمكانات المدينة المنورة كمركز إقليمي للتراث والسياحة الإيكولوجية، مشيراً إلى معالمها الإيكولوجية الفريدة والمعالم التاريخية وفرص سفاري الصحراء، وغيرها.

18- بالإضافة إلى الرقصات المعبرة والعروض التاريخية في المدينة العتيقة بالمدينة المنورة، كشفت السلطات النقاب عن العديد من البرامج والأنشطة الأخرى المصممة للاحتفال بالجائزة خلال العام، وتشمل مهرجانات السياحة والتراث في المدينة المنورة، وبرنامج قرية الأنصار للشباب والرياضة، ومهرجان المدينة للألعاب النارية،

وبرنامج الترفيه العائلي التفاعلي، وأصل الثقافة والتكنولوجيا، ومهرجان المباركة للمعارض والتنمية الاقتصادية. وتشمل البرامج والأنشطة الأخرى: معرض المدينة للفنون، ومسابقة الجوقة، والمعرض النسائي للحرف اليدوية، وبرامج طلاب جامعتي المدينة المنورة وطيبة، فضلاً عن العروض الثقافية للمرأة.

19- تخطط مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، من جانبها، لتنفيذ برنامج أنشطة للاحتفال بالمدينة المنورة خلال السنة. وتشمل مكونات البرنامج منح الحوافز والجوائز المالية لأفضل مؤسسة ثقافية تعمل على تنشيط السياحة الثقافية بالمدينة المنورة؛ ومعرضاً دائماً لمنشورات الإيسيسكو؛ وندوة حول معالجة التشهير بالإسلام ورموزه المقدسة في وسائل الإعلام بأسلوب مهني وبطريقة حقوقية. كما أنشأت الهيئة السعودية للسياحة والتراث الوطني موقعاً على شبكة الإنترنت في مدينة المدينة المنورة (<http://madinah2017.com/?lang=en>). والذي نشر جميع الأنشطة خلال العام.

(6) التراث الإسلامي

20- قاعدة بيانات الأمير سلطان بن سلمان للتراث المعماري الإسلامي. قام مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بتسجيل البيانات والمعلومات عن المواقع والمعالم الأثرية في العالم الإسلامي في قاعدة بيانات الأمير سلطان بن سلمان للتراث الإسلامي. وطلب المركز في الوقت نفسه من جميع الدول الأعضاء تقديم بيانات بانتظام عن مواقعها ومعالمها الحضارية وتعيين جهات اتصال مسؤولة عن الاتصال المنتظم عبر الإنترنت بالمركز لهذا الغرض. وفي إطار برامج الأنشطة المتصلة بقاعدة البيانات، يتولى المركز رصد الجهود الدولية المماثلة وربط العلاقات مع المؤسسات المعنية.

21- ندوة دولية حول صون التراث المعماري الإسلامي لناغورنو كاراباخ: في إطار دراساته عن مواقع التراث الإسلامي في منطقة ناغورنو كاراباخ في جمهورية أذربيجان، نظم المركز، يومي 10 و11 نوفمبر 2016 في باكو، ندوة دولية تحت عنوان: "كاراباخ: التاريخ والتراث"، وذلك بالتعاون مع وزارة الثقافة والسياحة الأذربيجانية وأكاديمية أذربيجان الوطنية للعلوم. وكان من ضمن الأهداف الرئيسية لهذا النشاط، تعزيز البحوث ونشر المعلومات عن تاريخ المنطقة، وتسجيل الأصول وتقييم وضعها، ورفع مستوى وعي الرأي العام العالمي بشأن الحفاظ على هذا التراث. وكانت العروض خلال جلسات الندوة تعقياً مناقشات.

22- مشروع حفظ التراث الثقافي والمساعدة في التنمية الاجتماعية في القدس وفلسطين. أطلق المركز مشروعاً ينفذ بالتعاون مع السلطات والجامعات والمؤسسات المعنية في فلسطين وبمشاركة فريق خبراء متعدد التخصصات. ويهدف المشروع إلى الارتقاء بمعايير الحياة وتحسين رفاه الشعب الفلسطيني في القدس وفلسطين والمساعدة في الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني وتعزيزه. وعقد المركز حلقة دراسية على مستوى الخبراء في إسطنبول يومي 18 و19 مايو 2016 لوضع المبادئ التوجيهية للمشروع. واستعرضت الحلقة التطورات الأخيرة والحالة الراهنة المتعلقة بالتراث الثقافي، فضلاً عن حالة الإسكان والتعليم وحقوق الفلسطينيين من منظور القانون الدولي. وقام الخبراء بتخطيط القطاعات والقطاعات الفرعية ووضعوا مبادئ توجيهية لإعداد مجموعة من ورفقات السياسات العامة.

(7) جائزة منظمة التعاون الإسلامي للتميز في الحرف اليدوية

23- تمشياً مع آلية ومعايير منح جائزة منظمة التعاون الإسلامي للتميز في الحرف اليدوية. أعد المركز برنامجاً لتنفيذ الجائزة المذكورة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وتهدف هذه الجائزة إلى تحفيز الابتكار من خلال تشجيع الحرفيين على المزيد من الإبداع، مع توعية الحرفيين بالدور الهام الذي يضطلعون به في الحفاظ على الحرف اليدوية والتراث.

24- في إطار روح جائزة منظمة التعاون الإسلامي المذكورة، نظم المركز بالاشتراك مع الرابطة الدولية لجامعة تبريز للفنون الإسلامية جائزة تبريز الدولية للابتكار والإبداع في الحرف اليدوية، وهي جائزة تبلغ قيمتها 80 ألف دولار أمريكي موزعة على عشرة مواضيع فنية. وأحدثت هذه الجائزة ضمن مهرجان تبريز الدولي للفنون والحرف اليدوية والإبداع، الذي عقد في تبريز في الفترة من 4 إلى 12 مايو 2017. وقد شهد المهرجان مشاركة حرفيين من 31 دولة من الجزائر وأفغانستان وأذربيجان وكوت ديفوار ومصر والهند وإندونيسيا وإيران والأردن وكازاخستان وقيرغيزستان ولبنان وماليزيا ومالي وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وباكستان وفلسطين والسنغال وجنوب أفريقيا والسودان وطاجيكستان وتونس وتركيا وتركمانستان وأوغندا وأوزبكستان. كما حضرت البوسنة والهرسك وتارستان (الاتحاد الروسي) الاحتفال كبلدين مراقبين. وقام أعضاء لجنة التحكيم بتقييم ودراسة الخصائص التالية في المنتجات الحرفية المقدمة: التميز، ومفهوم التصميم الإبداعي والابتكار في التقنية التقليدية. وحرصت لجنة التحكيم خلال عملية تقييم الأعمال المقدمة على أخذ جميع الخصائص والسمات التقنية لكل منتج في الحسبان، كما أولت اهتماماً خاصاً للمنتجات التي كانت مطابقة لشروط الجائزة وأحكامها.

25- وكان الهدف من المهرجان جمع المبدعين والحرفيين في أجنحة ضمن قرية تراثية عالمية للحرف التقليدية لكي يعرضوا فيها أعمالهم وأدواتهم وتقنياتهم المطبقة. ورافق المهرجان مع المعرض الدولي للحرفيين والمؤتمر الدولي حول "البعد الإبداعي في الفنون والحرف اليدوية".

8) برنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات السياحية

26- يهدف برنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات السياحية، الذي أعده مركز أنقرة، إلى تحديد وتنفيذ برامج للتدريب من خلال مواءمة قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء واحتياجاتها استناداً إلى ردودها على الدراسة الاستقصائية بشأن بناء القدرات الإحصائية. وقد نظم المركز منذ عام 2007 أكثر من 244 برنامجاً لبناء القدرات الإحصائية، بما في ذلك 175 دورة تدريبية قصيرة الأجل، و45 حلقة عمل دولية، و10 زيارات دراسية، و8 بعثات تقنية، وذلك بمشاركة آلاف الخبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي مجال السياحة، نظم مركز أنقرة 14 دورة تدريبية قصيرة الأجل و4 حلقات عمل دولية منذ عام 2007.

27- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ مركز أنقرة البرامج التدريبية التالية:

- حلقة عمل إقليمية بشأن "حسابات السياحة الفرعية"، كازاخستان، 30 نوفمبر -3 ديسمبر 2015؛
- دورة تدريبية حول "الإحصاءات السياحية"، سورينام، 9-11 أغسطس 2016؛
- دورة تدريبية حول "الإحصاءات السياحية"، غامبيا، 24-26 أغسطس 2016؛

- دورة تدريبية حول "إحصاءات السياحة الوافدة"، أذربيجان، 21-22 نوفمبر 2016؛
- دورة تدريبية حول "حساب السياحة الفرعي"، سورينام، 14-16 فبراير 2017؛
- ورشة عمل حول مستقبل التنمية السياحية، قونية، 15-16 نوفمبر 2016؛
- التدريب على تطوير السياحة الإسلامية وتعزيزها، أنقرة، تركيا، 4-7 يوليو 2017.

(9) الأنشطة السياحية الأخرى

(أ) المشروع الإقليمي بشأن تنمية السياحة المستدامة في شبكة الحدائق العابرة للحدود والمناطق المحمية في غرب أفريقيا

28- عُقد الاجتماع الثالث عشر للجنة التوجيهية "للمشروع الإقليمي بشأن تنمية السياحة المستدامة في شبكة الحدائق العابرة للحدود والمناطق المحمية في غرب أفريقيا" في مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من 15 إلى 17 فبراير 2016. وحضر الاجتماع وفود أعضاء اللجنة وممثلون عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. واعتمد الاجتماع برنامج الأنشطة لعام 2016، وحث الدول الأعضاء المشاركة على تقديم مشاريعها الوطنية في صيغتها المقبولة مصرفياً لاتخاذ المزيد من الإجراءات اللازمة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاجتماع سبقته ورشة عمل تدريبية حول إقامة المشاريع السياحية نُظمت لصالح جهات التنسيق في البلدان المستفيدة بهدف التعرف على منهجيات الدول العربية والأفريقية والدولية المؤسسات المالية وإجراءاتها. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة التوجيهية بوضع شروط مرجعية لصياغة مشاريع قابلة للتمويل في المناطق المحمية التالية: (أ) نيوكولو -باديار؛ (ب) دجودي-دياولينغ؛ (ج) بارك واي (د) بافينغ - فاليميه؛ (هـ) أحواض الأنهار.

وقد قدر خبراء المشروع تكلفة مهمة صياغة المشاريع القابلة للتمويل البنكي في مبلغ 100.000 دولار أمريكي.

29- وبالإضافة إلى ذلك، اغتنم المركز الإسلامي لتنمية التجارة فرصة مشاركته في معرض جنوب/جنوب الذي عقد في دبي في أكتوبر 2016، وفي المؤتمر الثاني والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 22)، الذي عُقد في مراكش في نوفمبر 2016، للترويج للمشروع وزيادة الوعي بضرورة إيجاد التمويل اللازم لإنجاز المهمة المذكورة أعلاه، والتي تشكل خطوة أساسية للتحضير الناجح للمؤتمر الثاني للجهات المانحة المقرر عقده في عام 2018.

30- وفي يونيو 2017، أبلغ المنسق الإقليمي للمشروع المركز الإسلامي لتنمية التجارة بأن المشروع قد تم تسجيله للتو من بين أهم المشاريع الحكومية في إطار الخطة الوطنية للاستثمار، في جمهورية غينيا.

31- وفي الوقت نفسه، سيواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع مركز أنقرة، العمل مع مختلف شركائه لدعم المشروع، ولا سيما من خلال تنظيم أنشطة تهدف إلى تعزيز قدرات الموظفين السياحيين المكلفين بإدارة الحدائق العابرة للحدود والمناطق المحمية المعنية والمجتمعات المحلية التي تعيش حولها. وفي هذا الصدد، وافق المركز على تنظيم "حلقة عمل حول إدارة الحدائق والمناطق المحمية"، بالاشتراك مع مركز أنقرة، وذلك بهدف تعزيز قدرات الموظفين السياحيين المكلفين بإدارة الحدائق العابرة للحدود والمناطق المحمية المعنية والمجتمعات المحلية التي تعيش حولها.

(ب) الاجتماعان الرابع والخامس لمنتدى منظمة التعاون الإسلامي / كومسيك للسياحة في القطاع الخاص

32- عُقد الاجتماعان الرابع والخامس لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي وكومسيك في إسطنبول بجمهورية تركيا، يومي 14 و15 يناير 2016 و4 مايو 2017، على التوالي. وخلال الاجتماعين، قُدمت عدة عروض من قبل المتحدثين الرئيسيين من كل من القطاعين العام والخاص وكذلك مركز أنقرة.

33- اعتمد الاجتماعان، في جملة أمور، توصيات تتعلق بزيادة الوعي بالسياحة الإسلامية ليس فقط في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بل أيضا في الدول غير الأعضاء في المنظمة؛ وتبادل الخبرات والتعاون التقني وبرامج بناء القدرات بين الدول الأعضاء في مجال السياحة الإسلامية؛ ووضع ومواءمة المعايير المتعلقة بالسياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما أكدوا على أهمية إقامة التعاون بين القطاعين العام والخاص لاستعادة الوجهات السياحية والعلاقات التجارية.

34- على الرغم من أن منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي وكومسيك يهدف إلى الجمع بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة في قطاع السياحة من أجل تبادل المعلومات والأفكار ومناقشة بعض أهم التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه التنمية السياحية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فإن معظم المشاركين في المنتدى الثاني كانوا من القطاع العام. ولذلك يتعين على منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة أن تشجع على مشاركة أكثر شمولية لوكالات القطاع الخاص في هذا النوع من الاجتماعات مستقبلاً.

(ت) تبسيط إجراءات التأشيرات والجمارك

35- عملاً بقرار المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة بشأن تبسيط إجراءات التأشيرات والجمارك، أعدت الأمانة العامة قائمة بامتيازات التأشيرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كما هو مذكور أدناه. وبصفة عامة، تمنح مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تأشيرات دخول مجانية لرجال الأعمال وحاملي جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات الخدمة والجوازات العادية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الدول الأعضاء	البلدان المستفيدة
1 البحرين	كافة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي
2 بوركينا فاسو	- جميع مواطني الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس). - جمهورية أفريقيا الوسطى (دولة مراقبة في منظمة التعاون الإسلامي) والمغرب وموريتانيا والصومال وتونس والكاميرون وإيران ومواطنو ماليزيا (حاملو جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات الخدمة)
3 إندونيسيا	مواطنو بروناي دار السلام وماليزيا والمغرب وأذربيجان وإيران وتونس وتركيا (حاملو جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات الخدمة)
4 مالي	مواطنو بوركينا فاسو وغينيا والنيجر وتونس وتركيا والغابون وإيران وغانا والكاميرون

		وموريتانيا
5	النيجر	مواطنو بنين وبوركينا فاصو وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي والمغرب ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتشاد وتوغو وتونس
6	أذربيجان	ألبانيا والإمارات العربية المتحدة واندونيسيا والأردن وإيران والكويت وكازاخستان وقيرغيزستان وليبيا وماليزيا والمغرب وأوزبكستان وباكستان وسوريا وطاجيكستان وتركيا وتركمانستان (حاملو جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات الخدمة)
7	المملكة العربية السعودية	منح تأشيرات متعددة السفرات لرجال الأعمال ذات صلاحية تمتد من ستة أشهر إلى سنة واحدة، وأيضا منح تأشيرات لزيارات العمل. ويتم منح التأشيرات خلال 24 ساعة.
8	العراق	منح تأشيرات دخول لكبار الشخصيات العربية والأجنبية ورجال الأعمال والمستثمرين الذين يرغبون في زيارة العراق
9	إيران	منح امتيازات التأشيرات لكل من أذربيجان ومصر ولبنان وتركيا
10	تركيا	إعفاء مواطني ألبانيا وأذربيجان وبروناي دار السلام وإيران والأردن وكازاخستان وقيرغيزستان ولبنان وليبيا وماليزيا والمغرب وسوريا وطاجيكستان وتونس وتركمانستان وأوزبكستان (من 30 إلى 90 يوما)

(ث) إنشاء قاعدة بيانات إحصائية عن بلدان منظمة التعاون الإسلامي وإجراء بحوث عن قضايا التنمية السياحية والسياحة الإسلامية البيئية

36- تعد قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، التي وضعها مركز أنقرة، أول مستودع دولي للإحصاءات الرسمية في البلدان الأعضاء في المنظمة. وقد تم إغنائها بالخبرة المكتسبة من قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية السابقة (BASEIND)، ويتم تحديث قاعدة البيانات الإحصائية بشكل دوري لضمان نشر أحدث المعلومات من خلال إدراج الفئات والمؤشرات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهي مزودة بمزيد من الميزات المتعلقة بـ"سهولة الاستخدام"، وتستضيف حالياً 310 مؤشرات مدرجة تحت 19 فئة يعود تاريخها إلى عام 1985. وفي مجال السياحة، تتوافر البيانات بشأن المؤشرات الاقتصادية السبعة التالية. ويمكن تصفح قاعدة البيانات المذكورة أعلاه من خلال الموقع الشبكي التالي: <http://sesric.org/oicstat.php>

الرقم	المؤشر	الوحدة
1	ميزان السفر الأجنبي	مليون دولار أمريكي
2	ميزان السياحة الدولية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية
3	إيرادات السياحة الدولية كنسبة مئوية من الصادرات	نسبة مئوية
4	الوافدون السياحيون من بلدان منظمة التعاون الإسلامي	بالآلاف
5	عدد الوافدين السياحيين	بالآلاف

6	نفقات السياحة	مليون دولار أمريكي
7	عائدات السياحة	مليون دولار أمريكي

37- علاوة على ذلك، يقوم مركز أنقرة بإعداد طبعة 2017 من التقرير المعنون "السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات"، والذي يدرس الأداء والدور الاقتصادي لقطاع السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في آخر فترة تتوافر البيانات الخاصة بها. ويحلل التقرير مجدداً المؤشرين التقليديين المستخدمين في قياس السياحة الدولية، وهما السياح الدوليون الوافدون وعائدات السياحة الدولية. ويجري التحليل على مستوى فرادى البلدان والمستوى الإقليمي لمنظمة التعاون الإسلامي. ويركز التقرير أيضاً على أرقام السياحة الإسلامية البينية من أجل إبراز آخر التطورات. ويسلط الفصل الرابع من التقرير الضوء على تحديات السياحة الإسلامية وإمكاناتها باعتبارها بعداً جديداً لقطاع السياحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويركز الفصل الأخير من التقرير على تعزيز التكامل الإقليمي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من خلال السياحة، ويهدف إلى استكشاف دور قطاع السياحة والأنشطة السياحية في تعميق التكامل الإقليمي في بلدان المنظمة من خلال تسهيل إجراءات التأشيرات بين دول منظمة التعاون الإسلامي، ومشاريع الحدائق السياحية الوطنية العابرة للحدود، ومشاريع البنية التحتية المشتركة لتسهيل السياحة (مثل مشاريع السكك الحديدية الحدودية). ويوجه عام، يسلط التقرير الضوء على تحديات التنمية السياحية في دول منظمة التعاون الإسلامي ومسألة التعاون السياحي فيما بينها، ويقترح بعض التوصيات لتكون بمثابة مبادئ توجيهية للسياسة العامة.

(ج) المعارض السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي

معرض السياحة الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي

38- عملاً بقرار المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة، عُقد المعرض السياحي الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي في مدينة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، يومي 8 و10 ديسمبر 2015، برعاية سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم الشارقة. وحضر المعرض نحو 125 شركة تمثل 13 دولة عضواً.

معرض السياحة الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي

39- عملاً بقرار المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء السياحة، سوف يُعقد المعرض السياحي الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي في القاهرة بجمهورية مصر العربية في عام 2018. وقد دعت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكليات القطاع الخاص فيها إلى تعزيز السياحة الإسلامية البينية من خلال المشاركة النشطة في المعرض السياحي الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي. كما سيعقد منتدى للمستثمرين من القطاعين العام والخاص في مجال السياحة على هامش المعرض المذكور.

(ح) البوابة السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي

40- بموجب القرار الصادر عن المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء السياحة، تم تكليف الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة بإنشاء البوابة السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء في المنظمة. ويندرج هذا المشروع ضمن البرنامج التنفيذي لتنفيذ "إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" للفترة 2016-2017، ويهدف إلى زيادة الوعي العام بالمؤهلات والموارد والمرافق السياحية القائمة في العالم الإسلامي بهدف تشجيع الزيارات السياحية إلى الدول الإسلامية الأخرى من خلال توفير المعلومات الكاملة للزوار المحتملين. ومن شأن إنشاء البوابة السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي أن يزيد من وضوح الرؤية بشأن الموارد والمواقع السياحية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن السياح والإيرادات السياحية. وأن يمكن من تطوير البنى التحتية والأنشطة السياحية ذات الصلة. ويُقترح أن تتم هيكلة البوابة السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي حسب الأقسام التالية:

- وثائق منظمة التعاون الإسلامي
- الإحصاءات
- الأبحاث
- أنشطة بناء القدرات والتدريب
- المعارض والأحداث السياحية
- الوجهات السياحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- الاستثمار في المشاريع السياحية

41- سيجري تعزيز الدراسات المشتركة على نحو أكبر في البوابة، ومن المتوقع أن تكون هذه البوابة متاحة على شبكة الإنترنت في الربع الأخير من عام 2017.

42- أنشأت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بالفعل على موقعها الشبكي بوابة خاصة بالسياحة الإسلامية تضم جميع المعالم السياحية والبيانات ذات الصلة في البلدان الأعضاء البالغ عددها 57 بلداً. وقد تم إطلاق البوابة المذكورة في 20 أكتوبر 2017. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة أيضاً على إطار عام لإنشاء البوابة من شأنه تعزيز الوجهات السياحية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وإبراز جميع الجهود التي تبذلها المنظمة في مجال السياحة، بما في ذلك وضع روابط خاصة بالقرارات وأطر التعاون والاستراتيجيات المعتمدة من طرف مختلف دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة.

(خ) المسائل الرئيسية المعروضة على أنظار المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة

43- يتضمن جدول أعمال الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، في جملة أمور، ثلاث وثائق، اثنتان منهما أعدهما مركز أنقرة تحت عنوان "السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات" و "خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، والثالثة أعدتها المركز الإسلامي لتنمية التجارة تحت عنوان "دراسة بشأن تعزيز السياحة الملائمة

للمسلمين كعلامة تجارية في السوق العالمية". وثمة قضايا أخرى تحتاج إلى أن ينظر فيها المؤتمر العاشر، نذكر منها:

- (أ) طرائق الاحتفال بعاصمة السياحة الإسلامية؛
- (ب) دراسة عن الفرص الاستثمارية في قطاع السياحة الإسلامية؛
- (ت) تطوير المواقع الثقافية والتاريخ الإسلامي للفنون والعلوم.

جائزة عاصمة السياحة الإسلامية

44- يتعين وضع معيار موحد للاحتفال بعاصمة السياحة الإسلامية يمكن بموجبه تحديد الأنشطة التي سوف يتم تنظيمها في كل مدينة من المدن التي تفوز بالجائزة المذكورة. وفي هذا الصدد، يوصى بأن ينظر المؤتمر في المقترحين التاليين:

- (1) مهرجان الثقافة / الفنون / التراث؛
- (2) وضع مشروع واحد للبنية التحتية السياحية.

(10) التوصيات

- صياغة الاستراتيجيات التسويقية في ضوء المعلومات المحدثة المتعلقة بالطلب السياحي المتوقع والدوافع وتنظيم أنشطة مشتركة لترويج المبيعات.
- تهيئة بيئة تساعد على الابتكار وريادة الأعمال في مجال المنتجات والخدمات المتعلقة بالسياحة الإسلامية، وزيادة الوعي بسوق السياحة الإسلامية لدى أصحاب المصلحة العاملين في مجال السياحة الأسفار.
- إجراء تقييم للاحتياجات من القدرات الإحصائية فيما يخص إنتاج البيانات المتعلقة بالسياحة الإسلامية على الصعيد الوطني ونشرها، وتقييم الموارد المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعاون التقني والتدريب وتبادل الممارسات المثلى التي يمكن تقديمها من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- تشجيع الدول الأعضاء على تطوير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من مرافق مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لهذا الغرض.
- تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون بينها في مجال التعليم والتدريب المهني من خلال تخصيص المنح الدراسية وتبادل الخبرات والوثائق والمنشورات ومن خلال تنظيم البحوث وورش العمل في مجال السياحة.
- تنظيم ورش عمل وحلقات دراسية وندوات موجهة نحو قضايا تتعلق بالمشاكل المباشرة ذات الاهتمام المشترك، بما يمكن من استحداث منظورات وطرائق جديدة واستكشاف فرص التعاون الممكنة من أجل تعزيز الأنشطة السياحية في الدول الأعضاء وتوسيع نطاقها وتنوعها.
- تشجيع الدول الأعضاء على تنظيم الاحتفال السنوي بعاصمة السياحة الإسلامية واقتراح برامج لتسهيل الاحتفال الجماهيري بالحدث على مدى السنة المعنية.

(11) الاستنتاجات

كما ذكرنا آنفاً، يمكن للسياحة أن تسهم إسهاماً كبيراً في التخفيف من وطأة الفقر وفي تحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي. غير أنه من المؤسف أنه لا تزال هناك العديد من التحديات التي تعرقل هذا القطاع في عدد كبير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، انعدام السلام والاستقرار، وضعف البنى الأساسية، وضعف الأنظمة و/أو المعايير أو انعدامها، فضلاً عن الافتقار إلى برامج السياحة الترويجية.

كما يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تسهيل نقل المعارف والتكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية. وتحتاج قطاعات السياحة الناشئة في معظم هذه الدول إلى المساعدة في مجال تدريب الموظفين وتلقين مهارات جديدة. وتتوفر المؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي، مثل مركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، فضلاً عن الخبراء من الأسواق السياحية الراسخة في بعض الدول الأعضاء، على المقومات التي تجعلها في وضع جيد لتقديم المساعدة. وعلاوة على ذلك، تحتاج الدول الأعضاء إلى إيلاء الأولوية للبحث عن الاستثمار الرأسمالي لمساعدتها في تشييد الطرق والمطارات والفنادق والمرافق الترفيهية اللازمة لجذب الزوار بأعداد كبيرة. ويكتسي الاستثمار في الموارد البشرية نفس القدر من الأهمية، وتحتاج الموارد البشرية المحلية إلى تدريب خاص يؤهلها للعمل في صناعة السياحة الدولية.

ويتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تبني على ما تم تحقيقه حتى الآن من إنجازات في إطار التنمية والتعاون الإسلامي البيئي في مجال السياحة لوضع استراتيجية تسويقية خلّاقة لصناعة السياحة. وبالنظر إلى ما يطبع التجارة السياحية العالمية من تنافسية حادة، يتعين على البلدان النامية، مثل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أن تفكر فيما يميزها عن الوجهات المحتملة الأخرى وأن تركز على تسويق هذه الصفات المميزة. ومن شأن التركيز الواضح أيضاً أن يسهل استقطاب الاستثمار الأجنبي والسياح الأجانب.

وعلى العموم، يُأمل من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تُقر بإمكانات السياحة في تحفيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، وأن تتخذ التدابير اللازمة التي تدعم هذا القطاع، بما في ذلك الترويج لمنتجات السياحة الإسلامية، وتبسيط إجراءات الحصول على التأشيرة، وتيسير حركات المسافرين، وذلك على النحو المبين في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مختلف دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة.

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

نوفمبر 2017